

إشكالية منهج البحث الاجتماعي والسياسي: بين الأحادية والتعدد.

The problem of social and political research method :

between monism and pluralism

فيصل بوالجدري *

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة، الجزائر

f.bouldjedri@univ-skikda.dz

تاريخ الإرسال: 2024 / 01/18 * تاريخ القبول 2024/05/29 * تاريخ النشر: 2024/ 06 /12

ملخص:

يناقش المقال موضوع المنهج في العلوم الاجتماعية والسياسية، لكن ذلك سيتم بطريقة مغايرة لما هو متداول في الغالب، حيث انطلق من افتراض مفاده أن المنهج العلمي، ورغم أهميته كمعيار لعلمية المعرفة وطبيعة البحث، ومصادقية النتائج، إلا أن دراسته لا تزال شكلية. هنا تأتي فكرة هذا المقال للبحث في مسألة طبيعة المنهج العلمي بين الأحادية والتعددية، باعتبارها متغيرا تفسيريا مهما لفهم إشكالات منهجية فرعية أخرى سابقة عليها ولاحقة لها في الوقت ذاته.

من أجل ذلك، استرشد المقال بمقاربة تأصيلية تحليلية مفهومية، مستمدة من مقولات حقل الإيستيمولوجيا في نقد المعرفة العلمية ومناهجها، وقد تم التوصل إلى نتائج مهمة، أولها، الممساهمة في خلق تصوّر موضوعي لدلالة المنهج كما تواضع عليها فلاسفة العلم منذ لحظة ولادته. كما توصل المقال إلى تفكيك إشكالية مدى انقياد العلوم الاجتماعية للمنهج العلمي، حيث اهتدى إلى توليفة تجمع بين أحادية المنهج العلمي والتعددية السائدة شكلا، مُرجعا سبب ما قد يبدوا من تناقض في تلك الثنائية، إلى الخلط الحاصل بين مفهومي المنهج والبحث العلمي. لينتهي إلى أن التعدد الحاصل ما هو إلا تعدّد في أساليب البحث العلمي كاستجابة لتعدد أدوات ووسائل جمع البيانات وفحص الاقتراحات والفرضيات، وليس تعددا في المنهج العلمي الذي يبقى أحادي في كل العلوم.

الكلمات المفتاحية:

المنهجية- المنهج العلمي- البحث العلمي- العلوم الاجتماعية والسياسية- الإيستيمولوجيا.

Abstract:

This article discusses the issue of method in the social and political sciences, but with a different approach. it starts from the assumption that the scientific method studies are still formal. Here the article comes to investigate the issue of the nature of the scientific method between unilateralism and pluralism, as it is an important explanatory variable for understanding other sub-methodological problems.

* المؤلف المرسل

Guided by an analytical and conceptual approach, the article reached essential results, contributing to creating an objective perception of the meaning of method. the article also deconstructs the problem of the extent to which social sciences are subjected to the scientific method. Refusing the apparent contradiction in that duality of monism and pluralism, which is resulted from the confusion between the concepts of method and scientific research. Arriving to a conclusion that the plurality is found in research approaches and tools, not in scientific method which remains one and absolute.

Keywords:

methodology, scientific method, scientific research, social and political sciences, epistemology.

مقدمة:

ينصح علماء المنهجية بضرورة الاعتناء بمسائل المنهج في العلوم أكثر من عنايتهم بموضوعات البحث. من أجل ذلك جُعل المنهج شاهداً على علمية أي فرع معرفي تحت شعار "العلم بمنهجه لا بموضوعه"، وهنا يؤكد عبد الرحمن بدوي بأن " المعرفة الواعية بمنهج البحث العلمي تمكن العلماء الباحثين من إتقان البحث وتلافي الكثير من الخطوات المتعثرة أو التي لا تفيد شيئاً" (بدوي، 1977، ص3، 4)

لا يمكن الحديث عن المنهج دون المرور على مفهوم الميتودولوجيا **Méthodos** اليوناني، وهي الآن ما يعرف بعلم المناهج، وبالضبط مناهج العلوم. من حيث النسبة، ينتمي البحث في قضايا مناهج العلوم إلى مادة الإيستيمولوجيا باعتبارها مجالاً واسعاً لديه جسوراً ممتدة إلى نظرية المعرفة، وفلسفة العلوم، والميتودولوجيا. فإذا كانت الإيستيمولوجيا تتناول بالبحث والنقد - كما يعرفها أندري لالاند- كل من مبادئ العلوم وفروضها ونتائجها، وتحديد قيمتها وحصيلتها الموضوعية، فإن الميتودولوجيا تنحصر في الغالب في دراسة المناهج العلمية دراسة وصفية تحليلية، لبيان مراحل عملية الكشف العلمي، وطبيعة العلاقة القائمة بين الفكر والواقع خلال تلك العملية. (وقيدي، 1987، ص9)

أمام هذه الحقيقة، تحاول هذه الورقة أن تجمع بين حقلي الإيستيمولوجيا والميتودولوجيا، من أجل استخلاص الفلسفة التي ينطوي عليها المنهج والتفكير العلمي، متجاوزة مجرد مستوى الوصف الذي تمتاز به الميتودولوجيا، إلى مستوى التصنيف، ثم تحاول نقد المنهج العلمي ذاته، بالبحث عن بعض فجواته والعمل على معالجتها خاصة تلك المتعلقة بميدان العلوم الاجتماعية وبشكل أخص في العلوم السياسية. ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي دلالة المنهج العلمي كما صاغها فلاسفة العلم الأوائل؟ وهل المنهج العلمي من طبيعة أحادية أم أنه قابل للتعدد؟ وأخيراً، كيف يمكن توظيف المنهج في العلوم الاجتماعية والسياسية خاصة في ظل التضارب والتعارض في تصورات له لدى المؤلفين والباحثين المتأخرين؟

لمعالجة هذه الأسئلة، تسخر هذه الورقة مقاربة تأصيلية تحليلية لمفهوم المنهج العلمي، بحيث تعرفه تعريفاً بالخصائص للخروج به من المشوش إلى المحدد، ثم تتبّع مراحل تطوره، وكيفية تمييزه عن أنماط التفكير الأخرى، ومنطق تكوينه أو عملية تأسيس خطواته، ثم بحث درجة ملاءمته لعملية الانشطار المعرفي بعد بروز

حقل العلوم الاجتماعية، ثم السعي إلى بلوغ الفهم الخاص بطبيعته في ظل التناول الثنائي السائد أحادي/ متعدد، و أخيراً محاولة استكشاف طريقة تكيفه حفاظاً على هويته العلمية.

1. فلسفة المنهج:

تتضح فلسفة المنهج حسب " عقيل حسين عقيل- بالإجابة على سؤال: لماذا يختلف الباحثون في التعرف على الموضوع الواحد؟ ثم يجيب قائلاً: يختلف الباحثون حسب المواضيع والفلسفات التي من ورائها، والإطار المرجعي لكل منهم. (عقيل، 1999، ص.47)

وتُعنى الفلسفة بدراسة المبادئ الأولى للأشياء وحقائقها وعلاقتها ببعضها ببعض، ولقد كانت تشمل العلوم جميعاً، لكن سرعان ما انفصلت عنها العلوم الرياضية، ثم لحقتها سائر العلوم الأخرى، حتى اقتصرَت دراسة الفلسفة على المواضيع التالية: المعرفة Epistemology والوجود Ontology والقيم الثلاث (الحق والخير والجمال) Actiology. وقد تمسك العلماء بفكرة الأصل الفلسفي للمنهجية والمنهج العلمي -بالمفهوم الغربي السائد اليوم- وأرجعوه إلى المباحث التي استقلت الفلسفة بالاشتغال عليها، بعدما انفصلت عنها جميع الفروع الأخرى تدريجياً، ومنها العلوم السياسية والاجتماعية عموماً.

تجنباً لإطالة الحديث حول فلسفة المنهج في هذا الجزء، كوننا سنعود إليه في باقي عناصر المقال. لذلك وجب الانتقال إلى جوانب أخرى منه. وتخبرنا الأدبيات أن الميتودولوجيا هي الحاضنة الأم للمنهج، وتعني Méthodos وهي كلمة يونانية، ومعناها (الطريق المؤدي إلى...) وتعني علم المناهج، بمعنى مناهج العلوم (الجابري، 2002، ص. 22، 23). وعلم المناهج، هو العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة. (بدر، 1996، ص. 34) وبالنسبة لـ: محمد نصر عارف، يعرف علم المناهج بالعلم الذي يدرس تكوين المنهج وبنائه المنطقي والمعرفي ووسائله. (عارف، 2002، ص. 84) وإذا كان لكل علم موضوع ومنهج، فإن موضوع علم المناهج هو المنهج ذاته، أما منهجه فهو الإبيستيمولوجيا في علاقتها بنظرية المعرفة.

إذا كان المنهج موضوعاً لعلم المناهج كما أسلفنا، فإنه من جهة أخرى يعتبر أحد مكونات العلم وليس مرادفاً للعلم كما قد يتوهم البعض، ويشار إلى هذا المعنى أيضاً بجعل المنهج واحداً من الشروط الوجودية لأي ادعاء باستقلال أي علم من العلوم أو أي فرع من فروع العلم. وقد اختلف العلماء والمفكرين في تعريف المنهج، وبالضبط في طبيعة الخطوات التي يتكوّن منها، فإذا كانوا قد اتفقوا على كونه يمثل إجراءات وطرق الوصول إلى المعرفة، إلا أنهم اختلفوا في تحديد تلك الخطوات و ترتيبها ومسمياتها. ولا نريد أن نخوض منذ البداية في طبيعة تلك الخطوات والقواعد، بل سنكتفي بالاتفاق حول كون المنهج عبارة عن فكرة مصاغة في شكل قواعد وخطوات.

1.1. متلازمة الفكر والمنهج:

تُفصح لنا الأدبيات التأصيلية عن حقيقة تقضي بأن تاريخ المنهج مرتبط بتاريخ التفكير، ذلك أن البحث يعني التفكير، والمنهج يعني الطريقة، وكل تفكير مهما كانت طبيعته، لا بد من اعتماده على طريقة تساعد في الوصول إلى نتيجة. ومن هنا ذكر الأستاذ " عبد الهادي الفضلي" مثلاً بأن المنهج كان توأم التفكير في الولادة والمنشأ، فهو قديم قدم التفكير. (الفضلي، 1993، ص. 13) كما يُطلعنا حقل نظرية المعرفة و ميدان الإبيستيمولوجيا، أو حتى علم المناهج، على قضية جوهرية تخدم هذا السياق، وهي أن هناك اتفاق على أن للمنهج والتفكير تاريخ ميلاد واحد، بمعنى أنهما يسيران في اتجاه واحد بشكل متوازي. حيث يمكن الاستنتاج بسهولة أن فكرة المنهج مواكبة دائماً لعملية التفكير الإنساني. ذلك أنه ما من تفكير إلا ويستأنس بطريقة معينة، أو بمنهج في عمله.

إذا كانت العلاقة بين المفهومين بهذه المتانة، حُق لنا أن نتساءل حول أهم المراحل التي قطعها الفكر الإنساني لنكتشف طبيعة المناهج التي استخدمها العقل البشري في محاولاته لإعطاء معنى لما يحيط به من ظواهر وأشياء. فما هي أهم مراحل التفكير البشري التي رصدها العلماء؟ وما هي المناهج المسائرة لها؟ في محاولة للإجابة على هذا المطلب، يمكن الإشارة إلى العديد من المساهمات التي حاولت تصوير محطات الفكر البشري في سعيه لفهم وتفسير ما يحيط به في الوجود وهو في ذلك يصنع منهجا يسير وفقه.

2.1. تصنيفات ثلاثية لمراحل التفكير:

إذا كان التفكير هو مجمل الأشكال والعمليات الذهنية التي يؤديها عقل الإنسان، والتي تمكنه من التعامل مع العالم الذي يعيش فيه بفعالية أكبر لتحقيق أهدافه ورغباته. وإذا كان هو أعمال العقل في مشكلة ما للتوصل إلى حلها، فإن حركة العقل هذه بين المعلوم والمجهول قد كانت موضوعا لمحاولات تصنيفية عدّة، قام بها علماء المنهج. لقد حدّد أوغست كونت ثلاثة مراحل للتفكير، وسماها بالمراحل الثلاث التي تمر بها المجتمعات أو المراحل التاريخية للمعرفة الإنسانية، وهي: المرحلة اللاهوتية أو الدينية، والمرحلة الميتافيزيقية أو الفلسفية، وأخيرا المرحلة الوضعية. ومن البديهي أن يرافق كل مرحلة من تلك المراحل طريقة أو منهجا يتم اتباعه لتحصيل هذا النوع أو ذاك من تلك المعرفة المرئية بحيث يحمل التسمية ذاتها.

على طريق أوغست كونت، نقل الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه "أصول البحث العلمي"، تصنيفا ثلاثيا لمراحل الفكر الإنساني، استعرض فيها ما ألمح إليه علماء المنهج من مراحل تطويرية يكون الفكر الإنساني قد عايشها، وقد اختصرها في ثلاثة مراحل متتالية هي: الأسطورة، والفلسفة، ثم مرحلة العلم. أما بالنسبة للمناهج الموكبة لهذه الأنماط الثلاثة من التفكير، فقد سيطر المنهج النقلي على مرحلة الأسطورة لأن هذه الأخيرة عبارة عن حكاية تروى أو تنقل بواسطة الرواية. (الفضلي، 1993، ص. 16)

أما مرحلة الفلسفة فقد شهدت ميلاد مناهج البحث التي تنتمي للمنطق. ولذلك يقول العلماء بأنه لكون الفلسفة تقوم على أساس من التفكير العقلي، ويتوصل إلى أحكامها وآرائها عن طريق العقل، فإن منهجها المنطقي كان عقليا أيضا. بالنسبة لـ: فؤاد زكريا إن مرحلة الفلسفة كانت مرحلة هامة أنتجت معرفة فلسفية بمناهج فلسفية، لكنها ليست معارف علمية تراكمية، بمعنى أن كل مذهب جديد يظهر في الفلسفة لم يكن يبدأ من حيث انتهت المذاهب السابقة ولم يكن مكملا لها. يذكر ذلك ممهدا لمرحلة العلم التي ستأتي بعد مرحلة الفلسفة مباشرة ولكنها بخصائص ومميزات تختلف تماما. (زكريا، 1978، ص. 16)

بعد أن استقل مبحث الأكسيولوجيا - ومعها المنطق- عن الفلسفة، ثم انفصلت نظرية المعرفة أو الإبيستيمولوجيا عن الفلسفة كذلك، لم يبق لهذه الأخيرة إلا ما بعد الطبيعة أو الميتافيزيقا كموضوع ميّز هذه المرحلة. وهو ما جعل "أوغست كونت يفردها كمرحلة أيضا أسماها مرحلة الميتافيزيقا.

هنالك دخل الفكر الإنساني عصرا جديدا، يعبر عنه في هذا السياق التصنيفي بالمرحلة الثالثة، وهي مرحلة العلم، وقد مهدّ لحلول هذه المرحلة، الإلغاء التدريجي للاعتماد على المنهج العقلي المتطرّف وحلول عصر الفلسفة الحديثة كمرحلة انتقالية. إنهم فلاسفة لكنهم تجريبون ينادون بأن أصل المعرفة هو التجربة، وليس العقل. وفي ظليعتهم "جون لوك، ودافيد هيوم. وفي القرن السادس عشر، ومع "غاليليو" تحديدا بدأت مرحلة العلم التجريبي، وقد طُبّق المنهج التجريبي لأول مرة في البحث. (الفضلي، 1993، ص. 19).

3.1. التصنيف الرباعي للدكتور أحمد بدر:

غير بعيد عن هذا التقسيم الزمني لمراحل التفكير الإنساني والمنهج المعتمد فيها، تأتي المساهمة التصنيفية للدكتور " أحمد بدر " الذي قدّم عرضاً موجزاً للطرق البشرية في التفكير عبر مراحل أربعة هي: (بدر، 1996، ص. 43، 44)

المرحلة الأولى: وتتضمن المصادفة والمحاولة والخطأ والتعميمات الناتجة عن الخبرة. وسيطرت عليها التلقائية وعدم التنظيم أو اللامنهج.

المرحلة الثانية: وتعتمد على مصادر الثقة والتقاليد السائدة ومنهجها السائد هو النقل أو السرد.

المرحلة الثالثة: وتتضمن أسلوب التأمل والحوار، وهذه يمكن تسميتها مرحلة الفلسفة.

المرحلة الرابعة: وتتضمن التدليل العقلي الاستقرائي، والتدليل العقلي الاستنباطي ومرحلة الفرضيات والتجارب، وهذه يسميها مرحلة العلم أو المعرفة العلمية.

خلال التعريف بهذه المراحل وكذلك المناهج المصاحبة لها، تبين لنا بأن تفكير الإنسان يتميّز بالاستمرارية في كل لحظة من لحظات حياتنا وكذلك الأمر بالنسبة للأجيال السابقة علينا. ولكن الشيء الأهم هم أن التفكير أنواع وأصناف وفي غالب الأحيان فإن عقولنا في جزء كبير من نشاطها لا تعمل بطريقة منهجية منظمة، لكن نوع التفكير المنظم لا يمثل إلا قدراً ضئيلاً من هذا التفكير. (زكريا، 1978، ص. 23)

في مراحل التفكير المنظمة التي مرّت بها البشرية تعتبر **مرحلة العلم** هي المحطة التي ارتضاها الفكر الغربي منطلقاً لنشاط البحث العلمي الذي يتماشى مع خلفيته الثقافية، حيث اتخذ من **المنهج العلمي** – والتجريبي منه بالأساس- منهجاً للمعرفة العلمية.

2. المنهج وسؤال الأهمية: جدل التلقائية والقصدية في التفكير.

تقود عملية البحث في هذه المسألة إلى موضوع أهمية المنهج في البحث العلمي. وبخصوص ذلك يكتسب المنهج أهميته من القيمة التي يتمتع بها. ففي سياق ضرورة الاهتمام بالمنهج في البحث العلمي، يدرج العلماء في إطار نصّهم بضرورة التحلي بالروح العلمية، مجموعة من الخصائص والمميزات في شكل استعدادات مسبقة، ومن بين تلك الخصائص يذكر الأستاذ موريس أنجرس خاصية " **المنهج** " أو كما عرفها بقوله **وفق منهج**، أي بصرامة وبرغبة في التنظيم. ويضيف قائلاً: " إذا لم يكن المسعى منهجياً فإن النجاح سيكون سطحياً أو ظاهرياً فقط." (أنجرس، 2010، ص. 36، 37) وبذلك فهو يتقاطع، إن لم نقل يتطابق مع ما قرّره عبد الرحمن بدوي في الاقتباس الوارد في المقدمة أعلاه.

من أجل تفحص مدى الأهمية، ارتتبنا البحث في آي القرآن الكريم، حيث تبين لنا أن المنهج قد حظي بمكانة مهمة في نصوص الإسلام، وجاء في مواضع كثيرة ما يشير إلى ضرورة اتباع المنهج، قال الله تعالى في الآية رقم 22 من سورة الملك: " أفمن يمشي مكباً على وجهه أهدى أم من يمشي سويّاً على صراط مستقيم ". وتعتبر هذه الآية أصلاً في فضل المنهج، وذلك لكونها نزلت في صيغة المقارنة والمفاضلة بين الذي يسير وفق المنهج والذي يضل الطريق لعدم اتباعه للصرط الصحيح أو أي منهج أصلاً.

لكن رغم تمتع المنهج بتلك الأهمية، إلا أن ذلك لا يخلوا من بعض النقاشات بين المفكرين، ذلك ماتناقشه فكرتي القصدية والتلقائية.

1.2. القصدية في المنهج:

تعني أن يسير العقل سيرا مقصودا وفق خطوات معينة وقواعد معلومة ومحددة سلفا. ومن هنا أخذ المفهوم عبارة المنهج، وهو مرتبط في الأصل بالفلسفة الديكارتية، ورغم التوضيح السابق لهذه القضية، إلا أنه لا مانع من القول بأن "ريني ديكارت" قد أشار إلى ضرورة أن تنهج في البحث نهج التنظيم، وألا يوكل الأمر إلى الصدفة أو التلقائية بمصطلحات هذه الورقة. ومنه فإن أصحاب اتجاه القصدية، يشترطون على الباحث أن يكون عارفا بحقيقة المنهج الذي يعتمد.

إن وعي الباحث بمشروع بحثه، يتطلّب منه أن يتبنى منهجا يسير وفقه، ويتبع خطواته، ومن هنا كان المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة، تهيم على سير العقل، وتحدد عملياته الفكرية حتى يصل إلى نتيجة معلومة. ومن خصائص المنهج ذات العلاقة بالقصدية هي الصرامة والتنظيم اللتان تمنعان العقل من السير بعشوائية.

2.2. المنهج التلقائي:

يلاحظ أنه حتى وإن استقر الأمر في مجال البحث العلمي على ضرورة اعتماد منهج علمي واتباع خطواته بكل صرامة، إلا أن هناك وجهات نظر أخرى تفترض عكس هذا الرأي تماما. هناك كتابات تضع للقصدية المذكورة فكرة مناظرة لها - متداولة إلى حد ما - هي فكرة المنهج التلقائي، أو التلقائية. وقد نجدها تدرج كمقابل لفكرة التأملية. وتعرّف بأنها الطريقة العلمية التي يسير فيها العقل سيرا فطريا بلا قواعد مسبقة. (صابر، 2010، ص. 14)

يبرّر أصحاب هذا الاتجاه موقفهم بالتشديد على ضرورة الإغلاء من قيمة عقول العلماء والباحثين الجادين، لذلك نجدهم يتغافلون ويتسامحون مع من لم تكن لديه قواعد مسبقة تحكم سير عقله في الوصول إلى الحقيقة، بشرط أن تكون الخطوات التي يقطعها في سبيل ذلك منظمة ودقيقة، فهذا حسبهم يتبع المنهج التلقائي، وذلك لأن السير الطبيعي للعقل إذا لم تحدد أصوله مسبقا وكان منظما من شأنه أن يسطر لنفسه منهجا من دون الاعتماد على ما هو موجود من قواعد منهجية مسطرة مسبقا. ويلاحظ أنها الفكرة نفسها التي نادى بها الإبيستيمولوجي البارز "بول فايربند" في كتابه "ضد المنهج Against Method" حين دعى بشكل واضح إلى ضرورة تجنب اتباع منهج معين لأن المناهج والنظريات كلها تعبر عن خلفيات أصحابها. (السيد، 2015، ص. 147).

3.2. درء التعارض بين الموقفين:

من أجل التركيب بين الاتجاهين، تجادل هذه الورقة بأن فكرتي القصدية والتلقائية بالنسبة للمنهج بقيتا معبرتان عن فكرة واحدة، لأن التلقائية بالمعنى المذكور أعلاه هي تلقائية خاصة بالعلماء المتمرسين في البحث، وليست رخصة لكل الطلبة والباحثين المبتدئين، فلو عدنا إلى إسهامات "بول فايربند" وتمعنا في فكرته حول ضد المنهج لوجدنا أنه يقصد أنه "ليس ثمة منهج واحد من شأنه أن يفضي بنا إلى اكتشاف الحقائق، بل هناك مناهج شتى تفوق الحصر، كل منها مهياً لمجاله الخاص."

يعتبر إدراج البعض لـ: "فايربند" ضمن دعاة الفوضوية المنهجية Methodological anarchy أمرا فيه مبالغة ويعبر عن سوء فهم، وذلك راجع للغفلة عن كون فايربند يؤمن بأن تاريخ العلم أعقد من أن يتم حصره في بعض القواعد المنهجية البسيطة. ويشترط في العلم عنده أن يُمارس دون ضمانة مسبقة ودون الركون التام إلى منهج مسبق محدد تحديدا نهائيا. فتمة معايير بطبيعة الحال، ولكنها - حسب فايربند وأمثاله - لا تأتي

بشكل مسبق، إنما تأتي من عملية البحث ذاتها، وتأتي بالبحث وفي البحث، لا من ضوابط صورية مسبقة (مصطفى، 2019، ص. 220).

في نهاية المطاف سيجد الباحث نفسه في البحث سائرا وفق خطوات صارمة ومنظمة سواء أعدّها العلماء مسبقا، أو تم رسمها أثناء نشاطهم العلمي، فالأمر يشير إلى المعنى ذاته بحيث لا بد من السير وفق منهج بغض النظر عن النشاط الإنساني الذي يمارس ضمنه التفكير. إن التفكير العلمي المنهجي هو الذي لا يترك أفكارنا تسير حرة طليقة، بل يجب أن ينظمها ببذل جهدا مقصودا لتحقيق أفضل تخطيط ممكن للطريقة التي نفكر بها. وفي سبيل ذلك يُطلب منا التغلب على العادات العشوائية في البحث، وإخضاع تفكيرنا لإرادتنا الواعية وتركيز العقول في موضوع البحث.

3. مناهج المعرفة الإنسانية:

في سبيل مواصلة تتبع مراحل تكوين المنهج العلمي، ينبغي توضيح المفاهيم ذات الصلة بالمنهج وبالعلم معا. وأول ما يتم تسليط الضوء عليه هنا هو مفهوم المعرفة knowledge وذلك تفرضه الضرورة البحثية، باعتبار أن المنهج في الاصطلاح هو شكل لمجموعة الإجراءات الذهنية التي يتمثلها الباحث كاستعداد لعملية المعرفة التي سيقبل عليها من أجل التوصل إلى حقيقة الأشياء والظواهر. ولما كانت المعرفة موضوعا للمنهج وهدفا له، أمكن تعريفها بأنها مجموعة المعاني والمعتقدات والمفاهيم والأحكام والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته فهم الظواهر والأشياء المحيطة به. (الذبيبات، 1989، ص. 11).

نظرا لاتساع دلالة المعرفة وفقا لهذا التعريف، ظهرت الحاجة إلى مفهوما اصطلاحيا خاصا بعلم المناهج. وهنا يبرز التعريف الذي ذكره محمد طه بدوي قائلا: "المعرفة هي تلك الإجراءات الذهنية حين تتجه إلى المادة المستهدفة" حيث أعاد تقليص مجال المعرفة حينما ركّب مفهومها بمفهوم المنهج في شكل "مناهج المعرفة" و هو إذ يقصد به مناهج العلم، يذكر بانتماء هذا الموضوع إلى فلسفة العلوم التي تعنى عنده بالقضايا العامة للمعرفة بصرف النظر عن طبيعة موضوعاتها وظواهرها، التي ينتج عنها فروع معرفية متنوعة. (بدوي م، 1976، ص. 243).

إن قضايا مناهج المعرفة بهذا المعنى التجريدي، هي ذات طبيعة فلسفية بحثة لكونها عملا ذهنيا كما سبق. ونحن إذ نبحث في مسألة تكوين المنهج العلمي لا ينبغي لنا تجاوز الإسهام الفلسفي في هذا المجال. لذلك تجد بأنه لا تكاد تخلوا دراسة تأصيلية لمفهوم طرق البحث، من الإشارة إلى أن الفلسفة كانت هي المهد الأول لفكرة المنهج. وبغض النظر عن مبحث الوجود الذي قد لا يخدم إشكالية البحث في هذا المقال، تبقى الحاجة ملحة جدا إلى مبحثي الأكسيولوجيا والإبستمولوجيا لاستكشاف تكوين المنهج العلمي وتطوره.

1.3 الأكسيولوجيا باعتبارها مهذا للمنهج الاستدلالي.

تدرج الأكسيولوجيا، أو كما يطلق عليه مبحث القيم، ضمن المباحث الفلسفية الثلاثة الشهيرة، و ينقسم مبحث الأكسيولوجيا بدوره إلى ثلاثة حقول، وكل حقل يمثل قيمة منفصلة، وضمن هذه القيم الفلسفية الثلاثة، اختص علم المنطق بدراسة قيمة الحق؛ وعلم الأخلاق بدراسة قيمة الخير؛ وأخيرا علم الجمال أو الفن بدراسة قيمة الجمال. كان علم المنطق يمثل منهج التفكير، حيث يعنى بدراسة قواعد التعريف وقواعد الاستدلال، وقواعد تنظيم العلوم، وهذه الأخيرة هي التي استقلت فيما بعد باسم مناهج البحث.

إذن كانت مناهج البحث التي ولدت في أحضان الفلسفة تمثل فرعا من المنطق، وجدير بالذكر أن منهج الفلسفة الأساسي هو المنهج المنطقي العقلي الذي اكتسح تلك المرحلة من تطور الفكر الإنساني وأصبح بذلك طريقة التفكير الوحيدة. وقد يكون هذا هو ما يفسر سر اهتمام المنطقة بمسألة المنهج كجزء من أجزاء المنطق.

ومن بين أهم المحاولات الواضحة التي ميّزت عصر النهضة في هذا المجال، نجد ما قام به " راموس" Ramus (1515-1572)، حين جعل المنطق في مربع التصور، والحكم، والبرهان، والمنهج. (بدوي ع، 1977، ص. 4)

ينتمي المنهج إلى المنطق، وقد أطلق فلاسفة بور روايال عبارة فن التفكير إشارة إلى المنطق، لانه يقوم بوظيفة المنهج العلمي العام لكل العلوم باعتباره آلة ووسيلة يعتمدها العالم في تنظيم بحثه ليصل إلى نتائج علمية. وفي هذا الصدد يقول الدكتور عبد الهادي الفضلي: " علم المنطق يهيء لنا قواعد التعريف وقواعد الاستدلال وقواعد المنهج أو طريقة البحث العلمي. (الفضلي، خلاصة المنطق، 2007، ص. 10).

انحصرت مناهج المعرفة في مرحلة الفلسفة، وتحت راية علم المنطق في منهجين رئيسيين، ففي قضية طبيعة العلاقة بين طرفي عملية المعرفة ممثلين في الكائن المتفكر من جهة والموضوع المستهدف بالبحث من جهة أخرى، نشأ خلافا حول منطلق تلك العملية المعرفية. ولم يكن ذلك خلافا عابرا، بل إنه من الحدة إلى درجة أن طول تاريخ الفلسفة كان عبارة عن سجالات حول هل تبدأ عملية المعرفة من الفكرة أو من المادة. في هذا السياق يقول محمد طه بدوي: " يكاد يمثل تاريخ الفلسفة تاريخ التيارين الرئيسيين في هذا الصدد وهما التيار المثالي والتيار المادي. (بدوي م، 1976، ص. 244). وهما التياران الذان يعبر عنهما بالمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي الذين انبنى عليهما تعريف المنهج في تلك الفترة باعتباره فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة أو من أجل البرهنة عليها. (بدوي ع، 1977، ص. 5).

فالأول هو مجموعة من الإجراءات الذهنية التي تبدأ من العام متجهة نحو الخاص، بينما في الثاني تبدأ إجراءات عملية المعرفة من الخاص للانتهاج إلى العام. وللمزيد من التوضيح، يشرح الدكتور محمد طه بدوي المنهجين كما يلي: (بدوي م، 1976، ص. 246)

في المنهج الاستنباطي تدور عملية المعرفة كلها في عقل الفيلسوف بمنأى عن الواقع. فهي تبدأ من فكرة عامة شائعة أو من مبدأ عام يبدو للفيلسوف أنه من مسلمات المعرفة وإنه بذلك لا يحتاج إلى تحقيق اختباري بواسطة مواجهته بالواقع المستهدف. وهو ما يعرف باستنباط النتائج من مقدماتها المنطقية. وهنا نكون قد عدنا إلى نقطة البدء التي اتفقنا فيها على أن المنهج هو أحد مكونات المنطق الذي يهتم بدراسة قيمة الحق ضمن الأكسيولوجيا.

نظرا لصيغته الفلسفية المثالية أو المعيارية، فقد اعتبر منهجا للرياضيين، كما يعتبر منهجا ملائما للتحليل القانوني الذي ينطلق من مبدأ قانوني عام أو حكم من أحكام القانون، ثم يجري استنباط نتائجه المنطقية بخصوص حالة أو عدة حالات معينة من حالات الواقع. وبديهي جدا أن تطبيق هذا المنهج سوف يؤدي إلى تحصيل معارف فلسفية بحثة تتشكل بمنأى عن الواقع الذي يتميّز بالتغير والديناميكية. (بدوي م، 1976، ص. 245)

أما المنهج الاستقرائي فإنه يعني عملية المعرفة التي تجعل القول الفصل في شأن حقيقة الظاهرة أو المادة المستهدفة بالبحث هو للظاهرة نفسها. إذ ليس ثمة أصدق من الظاهرة أو المادة المدروسة في التعبير عن حقيقتها. وهذا لا يتأتى إلا عن طريق اختبارها، أي استنطاقها عن حقيقتها. ومن تم فإن دور الباحث في هذا المنهج الاستقرائي يتوقف عند مجرد الملاحظة لوصف الواقع المستهدف بالحالة التي هو عليها.

ينحصر مدلول الاستقراء في الاختبارية البحتة، التي تقطع الطريق أمام تدخل العقل وعمليات الدليل الذهنية التي هي السبيل الوحيد للعبور نحو التعميم كهدف أقصى للعلم. يجادل عبد الرحمن بدوي بأن الاستقراء كمنهج للعلوم الطبيعية يبدأ فيه العالم من موضوعات توجد في الواقع أو في التجربة الخارجية ولا تقتنص من العقل إنما تفرض نفسها من الخارج على العقل، ولا تعتمد على مبادئ الفكر وقواعد المنطق الصورية وحدها. (بدوي ع، 1977، ص. 127).

2.3 فلسفة العلم كحاضنة للمنهج التجريبي.

لم تتجاوز مرحلة الفلسفة ومبحث القيم وعلم المنطق ضمن الأكسيولوجيا الفلسفية، مجرد كونها محطة عبور توقفت عندها التفكير الإنساني للنظر في الظواهر المحيطة به بطريقة محددة مثلما أشير إليه في مراحل التفكير الإنساني آنفاً. كما أن المنهج الذي ابتكره المناطقة ليس هو المنهج الذي استقر عليه الأمر كمنهج للعلم، بل كان منهجاً فلسفياً ورياضياً بالأساس، وإن كان يمثل خطوة هامة لبلوغ مرحلة المنهج العلمي التجريبي الذي استفاد منه.

بعد مرحلة الفلسفة التقليدية التي امتدت من فلاسفة اليونان إلى الفلاسفة العقلانيين، جاء دور فلسفة أخرى من نوع خاص. بحيث تضاربت مسمياتها ما بين فلسفة العلوم ونظرية المعرفة والإبستمولوجيا، ولكن الذي يجمع بين هذه المصطلحات هو وظيفتها التي تتركز في البحث في إمكانية قيام معرفة ما عن الوجود بمختلف أشكاله ومظاهره. وإذا كانت المعرفة ممكنة فما هي أدواتها، وما حدودها، وما قيمتها. ومن البحث في مثل هذه القضايا تفرّعت المذاهب الفلسفية المعروفة إلى اليوم، كالمذهب العقلي الذي يرى بأن العقل هو وسيلتنا إلى المعرفة اليقينية. والمذهب الحسي أو التجريبي، الذي يرجع مصدر المعرفة كلها إلى الحواس والتجارب الواقعية.

سرعان ما تحوّل الاهتمام من البحث في جدلية مصادر المعرفة بالشكل الذي تم تناوله في قضية الاستقراء والاستنباط، إلى حديث عن إمكانية تكوين منهج علمي يتجاوز ذلك الجدل. هنالك فقط بدأت تظهر إرهابات الانتقال من مرحلة الفلسفة إلى مرحلة جديدة تميّزت بطريقة تفكير جديدة، أُصطلح على تسميتها بمرحلة العلم، وهي آخر مرحلة ضمن مراحل التفكير سألها الذكر، أما مفهوم العلم فيها، فهو تلك المعرفة المنظمة والمنسقة المبنية على الملاحظة والاختبار والتجريب.

إن نشأة ميدان مستقل تحت مسمى **فلسفة العلوم** لهو دليل على الجمع بين الفلسفة والعلم بحيث يستفيد أحدهما من الآخر. وهنا يوضّح عابد الجابري بأن فلسفة العلوم تبحث في بناء العلم، أي كيف يبني العلم من جهة مفاهيمه ومن جهة موضوعاته، ومن جهة نظرياته، ومن جهة **مناهجه**. (الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، 2002، ص. 11) وبات واضحاً مدى الفرق بين الفلسفة التي دشنتها ديكرات وحدد موضوعها، وبين الدراسات الإبستمولوجية المعاصرة التي برزت كنتيجة للثورة العلمية التي صاحبت العقد الأول من القرن العشرين، والتي كان **أوغست كونت** قد أسماها بالفلسفة الوضعية.

لقد بيّن " أوغست كونت " الغاية من تأسيس فرع فلسفة العلوم قائلاً: " إن العقل البشري قد استعمل مسارات متعددة لإدراك الوجود، وثبت عنده أن المنهج الإدراكي الأصوب في هذا الإطار هو المنهج التجريبي العلمي. ومنذ ذلك الحين استقل المنهج التجريبي بالمادة فدرسها كموضوع وتوصل إلى نتائج مبهرة. (بوغزة، 2019).

لقد كان لا بد من العدول عن الفصل بين الاستنباط والاستقراء في مناهج المعرفة، حيث حدث النقاء بينهما مع فلسفة العلوم، أين أصبح العلم يعني العلم التجريبي الذي يجمع في منهجه بين الحس والعقل أي بين التجريب والتدليل العقلي تحت مسمى الإختبارية- المنطقية، (بدوي م، 1976، ص. 247) أو الفلسفة الوضعية بالنسبة لأوغست كونت، وهو ما نصطلح عليه بالمنهج العلمي التجريبي.

3.3 قواعد وخطوات المنهج العلمي التجريبي .

بعد أن اتضحت طبيعة العلاقة بين فلسفة العلوم وتكوين علم المناهج، أصبح مصطلح المنهج التجريبي متداولاً بقوة. لكن ملامحه وقواعده وخطواته كموضوع لعلم المناهج لم تكن واضحة تماماً. من هنا طرحت

قضية إبستمولوجية أخرى تتعلق بحجم نصيب العالم من جهة، ونصيب الفيلسوف من جهة أخرى، في تكوين هذا المنهج التجريبي، إذ أنهما يشكلان طرفي معادلة فلسفة العلم. ويمكن ترجمتها في شكل سؤال: من هو الذي يضع قواعد المنهج التجريبي؟ هل هو العالم أم الفيلسوف؟ وهي مشكلة قد أثّرت في أواخر القرن التاسع عشر بعد أن وضعها " كلود برنار" في شكلها الحاسم.

لم يطل عمر هذا السؤال حتى توصل العلماء إلى الإجابة في شكل نتيجة مفادها أن كل من الأسلوب الاستقرائي الذي يتبعه العلماء التجريبيون عادة، والأسلوب القياسي المنطقي الذي يميل إليه الفلاسفة يكمل بعضهما بعضا في تكوين المنهج العلمي. (بدر، 1996، ص. 34) فالعلم قد تكوّن على يد العلماء المتخصصين والفلاسفة المنطقيين، إذ أنهما يقطعان طريقا واحدة متكاملة إلى المعرفة. (بدر، 1996، ص. 35، 36)، بعد ذلك استقر الأمر على مجموع الخطوات التالية في بناء المنهج العلمي التجريبي:

- البداية تكون بملاحظة سير الظواهر المستهدفة (وفي الملاحظة أعمال للاستقراء)،
- وذلك سيتبع بتصوّر فرض (فرضية) أولي أو فرض عمل من ثانيا هذه الملاحظة بشأن حقيقة تلك الظواهر (وهذا عمل ذهني استنباطي).
- ثم يعرض هذا الفرض الأولي على أكبر عدد متاح من حالات الواقع المنتمية إلى نفس الظواهر لاستقرارها في شأن صحته وذلك بالتجريب (وهذا من عمل الاستقراء الاختباري)
- أخيرا، حتى إذا ثبت مطابقة ذلك الفرض للواقع، لجأ الباحث إلى تعميم مضمون الفرض الأول بوضعه في "صيغة عامة". وعملية التعميم بهذا المعنى تتمثل في مجموعة عمليات الاستنباط المنطقي البحث التي قوامها الانطلاق من مضمون الفرضية الأولى للتسلسل منها تسلسلا منطقيا بحثا ينتهي بصيغة عامة هي القانون العلمي أو الفرضية العلمية، أو الفرضية المحققة تحقيقا تجريبيا، والتي يمكن التعبير عنها بالنظري

هكذا يقوم منهج العلم التجريبي على مجموعة متداخلة من عمليات استقرائية – استنباطية في آن واحد، ويكون بذلك قد وضع نهاية للصراع التقليدي بين منهجي الاستنباط والاستقراء، وأرخ للحظة تكوين المنهج العلمي المعاصر ذي النزعة الأيديولوجية الغربية طبعاً. ولكن بقيت مشكلة أخرى عالقة، إنها تتعلق بمصير ظواهر العلوم الاجتماعية والإنسانية التي لا تنقاد إلى التجريب. ولقد طُرح السؤال نفسه على أوغست كونت، فأجاب بأنه يجب أن ينشأ علما آخرًا تكون وظيفته دراسة الظاهرة الإنسانية (بوعزة، 2019). وبه أراد - هو ومن على شاكلته أمثال سان سيمون وهربرت سبنسر وإيميل دوركايم- أن يُخضع الظواهر الاجتماعية للملاحظة والتجريب مثلها مثل ظواهر العلوم الفيزيائية والطبيعية، معتبرا إياها بمثابة أشياء ومواد جامدة.

4. مسألة الطبيعة العددية لمنهج العلوم الاجتماعية: واحد أم متعدّد؟

بعيدا عن علوم الرياضيات التي يحكمها المنهج الاستدلالي المنطقي، والعلوم الفيزيائية والطبيعية التي تنتقاد للمنهج الاستقرائي التجريبي، رصدت هذه الورقة من خلال مراجعة العديد من الأدبيات المتخصصة في علم المناهج، وعبر تحليل مواقف المؤلفين في مسألة الملاءمة المنهجية في العلوم الاجتماعية، انقسامهم إلى فريقين على الأقل في هذا الصدد. فريق يؤمن بتعددية المناهج العلمية، وفريق يصر على أحادية المنهج.

لم تنتج هذه الإشكالية من فراغ، بل إن تأسيس ميدان فلسفة العلوم على يد "أوغست كونت" وما تبعها من عملية صياغة وبناء خطوات المنهج العلمي التجريبي في دراسة عالم الطبيعة المادية بالشكل السابق ذكره، هو ما أثار مشكلة أخرى تتعلق ببقاء الظاهرة الإنسانية في منأى عن الدراسة العلمية.

في محاولة لتجاوز تلك الإشكالية اقترح "أوغست كونت" بأنه ينبغي تأسيس علم جديد ليدرس هذه الظاهرة. فكانت تلك لحظة نشأة علم الاجتماع الذي أسسه أوغست كونت نفسه، خصيصاً لذلك الغرض. ومن هنا نقول: هل أن تأسيس علم جديد يتطلب تكوين منهجاً جديداً، أم يكفي المنهج العلمي الموجود لدراسة الظواهر الجديدة والقديمة، حتى ولو كانت من طبيعة مختلفة؟

لاحظت هذه الورقة انقسام علماء المنهجية في الإجابة على هذا السؤال إلى فريقين، كل منهما يعرف المنهج العلمي بطريقة خاصة. إن الركون إلى أي نوع منفرد من تعريفات المنهج سيؤدي إلى الوقوع في خطأ منهجي أيضاً. ذلك أن لكل منهج فلسفة من وراءه. بل إن مجرد الإفصاح عن خطوة بذاتها أو مجموعة خطوات باسمها في تعريف المنهج، كفيلاً يكشف فلسفة المنهج والإطار المرجعي من خلفه.

لذلك فإن التعريف المحايد للمنهج العلمي يجب أن يكون عاماً ومجرداً. وفي هذا الصدد اجتهد العلماء في وضع التعريف التالي: " المنهج العلمي هو جملة العمليات العقلية، والخطوات العملية، التي يقوم بها العالم، من بداية بحثه حتى نهايته، من أجل الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها. (الجابري، 2002، ص. 23) وهنا يضيف " جان بياجى" بأن المنهج يكون قائماً في دراسة الكيفية التي تتكوّن بها المعارف العلمية. (وقيدي، 1987، ص.29).

1.4 الاتجاه الأحادي في المنهج:

يعرّف أصحاب هذا الاتجاه المنهج بمجموعة الإجراءات التي تتضمن قواعد وخطوات الإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته. ويبرز بوضوح معيار التصنيف في عبارة اختبار الفرضيات، وذلك أنه تحت تأثير التوجهات الأُميريقيّة، أصبح مفهوم المنهج يعبر عن الأدوات المباشرة للبحث، وأهمها الملاحظة والتجربة. (عارف، 2002، ص. 85) بحيث نصبح أمام منهج للوقائع فقط. هنا يشدّد أصحاب المذهب المادي الاستقرائي مثلاً، على أن العلم لا يجب أن يُسبق بحكم فلسفي، ولا يدرس إلا الوقائع المادية.

تأثر مؤيدوا هذا الطرح بفرضية التطور التاريخي للفكر الإنساني والمنهج الموازي له. لذلك يمكن اعتبار مولد مصطلح فلسفة العلوم هو النقطة التي انطلق منها هذا الفكر الأحادي بخصوص المنهج. في هذا الصدد يعتبر " أوغست كونت" هو أول من ابتدع هذا التركيب اللفظي بين الفلسفة والعلم. وقد أراد من خلاله أن يقضي على الفلسفة وليس على العلوم، وذلك لفتاعة منه بأن العقل البشري كان قد استعمل عدة مسارات أو مناهج في إدراك الوجود عبر مراحل التفكير المختلفة، وثبت عنده- تبعاً لذلك- أن المنهج الإدراكي الأصوب هو المنهج التجريبي العلمي. لذلك فإن البشرية قد رفضت مبدئياً كل أسلوب آخر للوصول إلى اليقين غير المنهج العلمي التجريبي. (دانكان، 1997، ص. 14)

بالنسبة للوضعيين فإن المنهج العلمي عالمي ويقوم قواعد العلم في أي زمان ومكان. وأما مسألة التعددية فيه فلا يمكن تصورها إلا من قبيل المقابلة بينه وبين المنهج الفلسفي الذي ميّز المراحل السابقة. وبعبارة أخرى فهم يستندون إلى فكرة كون المنهج العلمي هو المعيار الملائم للتمييز بين العلم واللاعلم.

كما يدافع أصحاب هذا الرأي عن فكرة أحادية المنهج العلمي من منطلق أن مفهوم العلم أصبح لا يقبل أي طريق آخر للوصول إلى المعرفة العلمية سوى المنهج العلمي التجريبي. ويستفيد هذا الرأي أيضاً من مقولة: " العلم بمنهجه لا بموضوعه". بمعنى أن كل الفروع العلمية مهما تعددت ظواهرها ومواضيع البحث فيها، فإن المنهج العلمي هو الذي يجمعها. ومن تم فهم لا يقيمون وزناً للفوارق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية. يبالغ بعض منتسبي هذا الاتجاه في ضرورة إدراج العلوم الاجتماعية ضمن مجموعة العلوم الطبيعية لأنها تبحث في الإنسان من حيث هو ظاهرة طبيعية كغيرها من الظواهر. وأماً إذا كان للإنسان جوانب أخرى

يتميز بها عن الظاهرة الطبيعية ويتعذر إخضاعها للمنهج العلمي، فسوف تكون غير معنية بالدراسة العلمية. (محمود، د.ت، ص. 20) وبالتالي يجب أن نحولها إلى مجال آخر غير مجال العلوم.

أطلق هذا الاتجاه توصية مفادها أن على العلوم الاجتماعية أن تطبق خطوات المنهج العلمي التجريبي إذا أرادت أن تقرر وجودها واستقلاليتها. وهنا يُفرض على المشتغلين بالبحث فيها وفق المنهج العلمي التجريبي، أن تكون لديهم القدرة على تحويل الكيف إلى كم من جهة، والقدرة على الفصل بين الذات والموضوع، باعتبار أن الصفات الموضوعية هي تلك التي لا ترتفع بطريقة الإدراك البشري للأشياء والظواهر، على عكس الصفات الذاتية التي تكون غير قابلة للقياس والتحول إلى كم رياضي. (محمود، د.ت، ص. 43، 44).

وهكذا، فإن أصحاب هذا الاتجاه الوجودي، يشددون على أن الفصل بين مختلف المناهج بالنسبة إلى أي علم من العلوم يكاد يكون مستحيلاً. بل إن كلود برنار نفسه يرد المناهج كلها إلى منهج واحد، بمعنى أنه لا يمكن فصلها، حيث يقول: "إنني لا أعتقد أن الاستقراء والاستدلال يكونان نوعين من البرهان متميزين من حيث الجوهر. (بدوي ع.، 1977، ص. 13) وقد تأكد ذلك فعلاً بتكوين المنهج التجريبي بالطريقة التي ورد ذكرها أعلاه. في الأخير يمكن القول بأن هذا التيار قد خفف من حدة معارضته لتعدد المنهج، إذ يؤكد أقل هؤلاء تشدداً، على أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، إلا في حدود ما تفرضه الضرورة. أي أن تقسيم المناهج لا يجب أن يكون إلا من أجل دراستها فحسب. ويشددون على أن مراعاة وحدة المنهج واجبة، وأن ذلك التقسيم الذي تفرضه الضرورة ليس تقسيماً مطلقاً. وهي في الواقع خطوات مختلفة في منهج واحد عام. (بدوي ع.، 1977، ص. 16).

2.4 الاتجاه التعددي في المنهج العلمي.

يستند هؤلاء إلى قاعدة الطابع التعددي لمظاهر الوجود، وهي قاعدة أنطولوجية تخدمها قاعدة إبستمولوجية تُفيد بأن التعدد الحاصل في مظاهر الوجود يقتضي تعدد طرق الوصول إلى معرفة حقيقته.

كما يذهب هؤلاء إلى القول بتعدد المنهج العلمي كنتيجة للغموض الذي يكتنف الإجابة على مجموعة من الأسئلة المحددة مثل: (الحصادي، د.ت، ص. 115) من يحق له تحديد مسار المنهج العلمي وخطواته؟ وما الذي يعطيه هذا الحق؟ وما مبرر التأكيد على ضرورة تطبيق المنهج العلمي؟

برأي هذه الفئة أيضاً، فإن الإصرار على تقديم تعريف معين للمنهج هو الذي سيفضي إلى الوقوع في فخ الدفاع عن أحاديته. لكن في المقابل، إذا علمنا أن المنهج - بغض النظر عن كونه علمياً أو غير علمي - هو "مجرد فكرة تتم صياغتها في جملة من القواعد العامة التي يتوجب تطبيقها من قبل ممارسي النشاط البحثي" (الحصادي، د.ت، ص. 15) فإننا نكون قد فتحنا المجال لإمكانية أن نصادف مجموعة أفكار مصاغة في جملة من القواعد، وليس بالضرورة فكرة واحدة. وذلك كله راجع إلى تعدد مظاهر الواقع واختلاف تخصصات وميادين البحث ومواضيعها.

في هذا السياق التعددي، وفي ظل اختلاف المباني المعبرة عن معنى المنهج، يؤكد الدكتور "عقيق حسين عقيل" بأن المناهج لم تكن قوالب ثابتة تستوجب التقيد بها كما يعتقد البعض، بل هي أساليب تختلف بالضرورة من موضوع إلى آخر، ومن باحث إلى آخر، وحسب الطرف الزماني والمكاني والفلسفة التي دفعت الباحث إلى اختيار الموضوع والبحث فيه. (عقيل، 1999، ص. 50) يزداد هذا الطرح قوة بانتسابه إلى فئة "ديكارت" الذي يقول في سياق مشابه: "ليس غرضي هاهنا أن أعلم المنهج الذي ينبغي على كل امرئ اتباعه من أجل اقتياد عقله على النحو الصحيح، بل فقط أن أبين الطريق الذي سلكته لإرشاد عقلي. (بدوي ع.، موسوعة الفلسفة، 1984، ص. 493)

1.2.4 تفرعات المنهج العلمي وفق اتجاه التعددية.

يقودنا سياق البحث في مسألة تعدد المنهج العلمي، إلى مسألة فرعية تابعة لها، تتعلق بتقسيمات المنهج نفسه. أول هذه التفرعات هي تلك التي لا تزال تقيم اعتباراً للتقسيم الثنائي (منهج استنباطي/ منهج استقرائي). فإذا كنا مثلاً نعتقد بأن مصدر المعرفة يأتي من الأشياء المحسوسة فإننا نكون بصدد المنهج الاستقرائي، والعكس في المنهج الاستنباطي بالشكل الذي حدّدناه به أنفاً. (أنجرس، 2010، ص. 98)

أما الدكتور "عبد الرحمان بدوي" فيقرّ بأن المنهج يجب قصره على الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم النظرية، وليس في كل شيء. وبحسبه فإنه تبعاً لاختلاف هذه العلوم النظرية، تختلف المناهج، ولكنها يمكن أن ترد إلى منهجين هما: الاستدلال والتجريب، يضاف إليهما منهج ثالث خاص بالعلوم الأخلاقية أو التاريخية هو منهج الاسترداد. (بدوي ع، موسوعة الفلسفة، 1984، ص. 6، 7)

هناك مساهمات أخرى أعادت تقريباً إنتاج التصنيف الثلاثي للدكتور بدوي، نجد ذلك في كتاب الدكتور عبد الهادي الفضلي، حيث تنقسم مناهج البحث العلمي عنده إلى المنهج النقلي، والمنهج العقلي، وأخيراً المنهج التجريبي. (الفضلي، أصول البحث، 1993، ص. 17)، حيث يسند لكل منهج منها فرعاً علمياً مستقلاً. بعيداً عن التقسيمات الثلاثية، برزت تفرعات أخرى للمنهج العلمي يميّزها الطابع الثنائي، وأشهرها هو ذلك التصنيف الذي يحصرها في المناهج الكمية والمناهج الكيفية. (أنجرس، 2010، ص. 100). فالمناهج الكمية هي التي يهدف من خلالها الباحث إلى قياس الظاهرة، أما المناهج الكيفية فهي التي تهدف بالأساس إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة.

انتشرت بالتوازي مع التصنيفات المذكورة، مساهمات أخرى للتقسيم والتبويب، ولكنها تميّزت بالتعدد المبالغ فيه حتى كاد المنهج يفقد خصائص التجريد والتعميم. ويمكن الاكتفاء بذكر البعض منها. (شليبي، 2002، ص. 54، 55)

- تصنيف ويتني (Whitney): رتب هويتني المناهج العلمية على النحو التالي: (اللحج، 2009، ص. 48)
المنهج الوصفي. - المنهج التاريخي. - المنهج التجريبي. - البحث الفلسفي. - البحث التنبؤي. - البحث الاجتماعي. وأخيراً، البحث الإبداعي. وسنعود إلى مسألة الخلط بين المنهج والبحث بشيء من التفصيل.
- تصنيف ماركيز (Marquis): رتب مناهج البحث العلمي على النحو التالي: (الهادي، 1995، ص. 23)
المنهج الأنثروبولوجي (الملاحظة الميدانية). المنهج الفلسفي. منهج دراسة الحالة. المنهج التاريخي. منهج المسح. المنهج التجريبي.

تصنيف جود و سكايتس Good et Scates : قسّم هذان الفقيهان مناهج البحث العلمي إلى:
المنهج التاريخي. المنهج الوصفي. منهج المسح الوصفي. المنهج التجريبي. منهج دراسة الحالة والدراسات الإكلينية. منهج دراسات النمو والتطور والوراثة.
ما يلاحظ على هذه التقسيمات هو أن أصحابها قد بالغوا في تحديد مناهج البحث العلمي، حيث أقحموا بعض أنواع البحوث وطرق الحصول على المعرفة والثقافة وكذا بعض أجزاء المناهج الأصلية.

4. 3 الاتجاه التركيبي: نحو جسر الفجوة بين الفريقين.

أرجعت هذه الورقة أسباب الافتراق بين هذين التيارين إلى التمسك الدائم لأنصار الاتجاه الأحادي بالمنهج العلمي التجريبي وإعجابهم بالنتائج التي توصل إليها في عالم المادة، الأمر الذي أضفى عليه صفة القداسة لديهم و أكسبه تلك الصيغة الأحادية في اعتقادهم. وفي الجهة المقابلة وقع أنصار الاتجاه التعددي في خطأ الخلط بين مفهومي المنهج العلمي والبحث العلمي، فتناولوهما بطريقة يمكن معها أن يحل أحدهما محل الآخر.

من أجل ذلك تحاول الورقة تقريب وجهات نظر الطرفين سالف الذكر باتخاذ **طريق ثالث**، وتتبنى موقفا وسطا يأخذ من كليهما معا، سعيا وراء درء ما قد يتضح لها من تناقض بينهما. وإنّ منطلق هذا الرأي الثالث هو عدم التنازل عن **خاصية الطابع الأحادي** للمنهج العلمي المستمد من تعريف العلم باعتباره نشاط إنساني هادف يحدوه الكشف عن حقيقة الظواهر في الواقع. وفي الوقت ذاته، يجب أيضا **عدم الخلط** بين المنهج العلمي من جهة، والبحث العلمي الذي تتعدد أساليب وطرق إعداده من الجهة الأخرى.

لتوضيح وجهة النظر هذه، استفادت هذه الورقة من فكرة **التقسيم الرباعي** للخطوات المشكّلة للمنهج العلمي كما تواضع عليها علماء الإبيستيمولوجيا أو فلاسفة العلم، في محاولتهم لفض النزاع بين الإستقرائيين والاستنباطيين. والتي تمت صياغتها لتصبح على النحو التالي:

الملاحظة: بما تتضمنه من طرح المشكلة البحثية والأسئلة ذات الصلة بها.

الفرضية: بما تعنيه من تخمين موجه بالتساؤل وما يتطلبه الأمر من **افتراضات فرعية**، أو **أهدافا للبحث**.

فحص الفرضية والتحقق منها بواسطة **التجريب**. أو بما يناسبها من **أدوات البحث المتعددة**.

استنتاج النتائج، والسعي نحو تعميمها على جميع الحالات المشابهة، حسب **طبيعة الدراسة**.

الأمر الذي يثير انتباه الملاحظ الجيد لهذه الخطوات، هو **الصيغة الاختيارية** التي تتضمنها **الخطوة الثالثة**، ونقصد بها **فحص** أو **اختبار الفرضية**. إذ يمكن الاستنتاج بأن **الاختبار** أو **الفحص** المنتظر لا يلزم أن يتم بأداة محدّدة بعينها، بل جاءت الصياغة محتملة لعدة بدائل متاحة أمام الباحث. وعند تعريض هذه الصياغة إلى التحليل المعمق، نجد بأنها **تمثل النقطة الفارقة** بين أنصار **الاتجاه الأحادي** ونظرائهم من **الاتجاه التعددي** في المنهج العلمي.

فإذا اعتبرنا أن أداة فحص الفرضية هي **التجربة** نكون قد تموقنا في صف أنصار **المنهج العلمي التجريبي** ذوي **الطبيعة الأحادية** غير القابلة للتعدّد، وذلك لأن العلم عندهم هو الحقائق التي ثبتت صحتها بالملاحظة والتجريب. أما إذا أخذنا بالشطر الثاني ضمن الصياغة المتضمنة في الخطوة الثالثة أعلاه، وهي **الاختبار** أو **الفحص بأدوات بحثية أخرى ملائمة**، فنسكون حينذاك من أنصار **الاتجاه التعددي** في المنهج العلمي، باعتبار أن العلماء قد وضعوا عدة وسائل وأدوات بحثية متاحة للباحثين من أجل فحص أو اختبار صحة وخطأ افتراضاتهم مهما تنوعت طبيعة مشكلات البحث التي يعالجونها.

كخلاصة لهذا الموقف الذي تتبناه الورقة، يمكن القول بأن الحديث عن تعدد مناهج البحث العلمي يعبر عن نوع من الجهل بطبيعة العلاقة بين المنهج والبحث. لأن **المنهج العلمي بقواعده الصورية العامة**، واحد وثابت ومطلق، (الحصادي، د.ت، ص. 115) بينما **الأبحاث العلمية تتعدّد** وتختلف في طبيعتها وفي أساليب وطرق إعدادها. وكنتيجة لهذا الخلط بين المفهومين، أصبح يُعبّر عن **تعدد الأساليب البحثية بتعدد المناهج العلمية**.

هناك العديد من المساهمات المنهجية التي أدرك أصحابها هذه العلاقة واقتربوا جدا من هذا الفهم الجديد لكنهم لم يعلنوا ذلك صراحة. فهؤلاء أنصار **الاتجاه غير الوضعي** يعتبرون بأن المنهج العلمي واحدا في جوهره، لكنّه كثير ومتعدّد في أبعاده. فلكل فرع من فروع العلم الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية مناهج الأكثر مناسبة له، والتي قد لا تتناسب مع غيره من الفروع، نظرا لطبيعة الظواهر، واختلاف طبيعة العلاقة بين الذات والموضوع. (عارف، 2002، ص 86)

مثل ذلك، جاء **التقسيم الثنائي** الذي قدّمه الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه " خلاصة المنطق"، إذ اعتبر بأن هناك - من جهة - المناهج العامة: وهي المنهج العلمي بمعناه العام والذي يشمل كل العلوم، كما يسميه أيضا بالمناهج المنطقية. ومن الجهة الأخرى تتواجد ما يسميه مناهج خاصة، أو المناهج الفنية: ويؤكد هنا

بأن المناهج الفنية متعددة بتعدد العلوم، فكل علم طريقة، ولكل فرع من فروع ذلك العلم طريقة خاصة. ثم يزيد الفكرة إيضاحاً بالقول أن الطرق الخاصة تستعمل في جمع مادة العلم وإعدادها وتصنيفها واستعمال وسائل البحث. (الفضلي، خلاصة المنطق، 2007، ص. 215-217)

أما عن وجهة نظر هذه الورقة، فمن حيث المبدأ، إننا نقبل بفكرة أحادية المنهج العلمي في صورته المجردة لا التجريبية، وفي الوقت ذاته نرفض مفهوم تعدد المناهج بالشكل الذي اقترحه أنصار التعددية، حيث تتصور الورقة بأن التعدد موجود، ولكن ليس في المنهج العلمي، بل في أساليب وطرق البحث العلمي. إذا كان المنهج العلمي هو فكرة تتم صياغتها في جملة من الخطوات والقواعد العامة التي يتوجب تطبيقها من قبل المشتغلين بالنشاط العلمي. فإن البحث العلمي - في المقابل - ليس فكرة بل هو تحقيق عيني وممارسة عملية وتجسيد لفكرة المنهج العلمي في مجال تخصصي معين. وهكذا تتعدد أنماط الأبحاث العلمية بتعدد مجالات العلوم ومقاصدها ووسائلها الخاصة في تحقيق تلك المقاصد.

5. منهج البحث في العلوم السياسية: من تسلط النظرة الفلسفية إلى تسليط المنهج التجريبي.

يحاول هذا العنوان التطرق إلى الجانب الإسقاطي لما تم تناوله أعلاه من إشكالات منهجية لمعرفة مدى مساهمة وانبعاث الظواهر السياسية للمنهج العلمي. ولكن ذلك سوف لن يكون بمعزل عن الظاهرة الاجتماعية بشكل عام التي تستمد منها الأولى خصائصها ومميزاتها كموضوع للبحث يفتقر عن موضوع البحث في العلوم الطبيعية. مع مراعاة علاقة الجزء بالكل الذي تربط بينهما أيضاً.

بداية، كانت الظاهرة السياسية على طول مرحلة الفلسفة التي تمتد من بداية بروز الفكر اليوناني إلى غاية أوائل القرن الثامن عشر، غارقة في الاعتبارات الميتافيزيقية والمعيارية باستثناء ما يتخلل تلك المرحلة الطويلة من محاولات جادة لا يمكن إدراجها ضمن الفلسفة، ولكنها لم تتطور بالحد الذي يسمح لها أن تشكل منهجاً مستقلاً. لذلك كان المفكرون من الفلاسفة يسعون إلى تصوير ما يجب أن يكون عليه المجتمع السياسي، وكان منطلقهم في ذلك دائماً هو العقائد والفروض والتصورات العقلية التي لا علاقة لها بالواقع.

بمعنى أن منهج تحليل الوقائع الاجتماعية كان استنباطياً محضاً. وبدلاً من الارتكاز إلى أحكام واقعية تعبر عن واقع الأحداث، كان الغالب هو أن يدور التحليل في إطار أحكام قيمية تواجه واقع المجتمعات بمسلمات فلسفية مطلقة في شأن كل القيم من خير وشر، وظلم وعدل وغيرها، ليتم بعد ذلك استنباط الأنماط المرغوبة التي ينبغي أن يقوم عليها التنظيم السياسي. (بدوي م، 1976، ص. 265).

خلال القرن الثامن عشر، ظهرت فكرتين متلازمتين لهما علاقة مباشرة بموضوعنا، الأولى هي فكرة الفصل بين الفلسفة والعلم، والثانية هي فكرة إمكانية خضوع الظواهر الاجتماعية لقوانين الطبيعة بسبب طابع الانتظام الذي اكتشف فيها. وكان من تبعات هذين الفكرتين أن تبلور تصوراً هاماً بأن الظاهرة الاجتماعية ومعها السياسية يمكنها أن تخضع للمنهج التجريبي. (مرسي، 2005، ص. 264، 265). وقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات حثيثة لإخضاع الظاهرة الاجتماعية عنوة للمنهج التجريبي، إلى درجة أن أصبح مصير علمية الظاهرة الاجتماعية على المحك إن هي لم تنقاد للمنهج التجريبي.

بالنسبة لأوغست كونت، يعد علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس المجتمع في سكونه وحركته على أساس من الواقع دون تدخل الأحكام القيمية. ومن تم فقد ربطه بالملاحظة والتجريب على شاكلة العلوم الطبيعية تماماً. (المعطي، 1993، ص 8)

أما في علم السياسة، فنجد عالماً بنفس وزن أوغست كونت، وهو عالم السياسة الأمريكي تشارلز ميريام الذي عمل بقوة على تحويل علم السياسة إلى التركيز على دراسة السلوك الواقعي بدلاً من تحليل المؤسسات

والدساتير وآراء الفلاسفة. ثم تبعه تلاميذه رواد الثورة السلوكية في علم السياسة أمثال هارولد لاسويل وديفيد ترومان، وغابريال أموند. (شليبي، 2002، ص. 126)

شهدت موجة السلوكية في علم السياسة تسليط خطوات المنهج التجريبي على الظاهرة السياسية بالنظر للمغلاة الكبيرة في الاختبارية مع الإفراط في ربط البحث السياسي بالواقع عنوة حتى كاد يغلق الباب نهائياً على عمل من أعمال الاستدلال العقلي. (بدوي م، 1986، ص. 297) ويظهر ذلك من خلال الأهداف التي سطرها دافيد إيستون لضمان علمية علم السياسة، وهي التعبير عن التماثل والانتظام الموجود في الظاهرة السياسية في شكل تعميمات أو نظريات ذات قيمة تفسيرية، وتنبئية، واستخدام الأدوات الفنية وتقنيات البحث الكمي.

إلا أن السلوكية قد لاقت نقداً لاذعاً بسبب تجاهلها قضايا المجتمع واهتمامها بالقضايا المنهجية من أدوات وتقنيات البحث في العلوم الطبيعية. (شليبي، 2002، ص. 129). فكان النقد هذه المرة من داخل السلوكية نفسها قبل الخارج، فيما عرف بحركة مابعد السلوكية التي أدخلت عليها تعديلات جوهرية أعادت الاعتبار لطبيعة الظاهرة الاجتماعية والسياسية. وهذا أكبر دليل على أن الإصرار على النظرة الأحادية للمنهج العلمي واختزاله في الأسلوب التجريبي، سيفضي إلى نتائج مفرغة من محتواها وليس لها علاقة بالواقع.

6. الملاءمة المنهجية في البحث السياسي: تعدد الأساليب في ظل وحدة المنهج.

استفادت العلوم الاجتماعية من الطريقة التي استقرت عليها خطوات المنهج العلمي، إذ تمت صياغتها على نحو كبير من الصورية أو العمومية والتجريد. وذلك لجعلها ملائمة لكل طرائق وأنواع البحوث التي ينتهجها كل ممارسي البحث العلمي في مجالاتهم وتخصصاتهم الفرعية. بحيث أن القيام بأي تغيير في حيثيات الخطوة الثالثة، سينقل البحث من أسلوب إلى آخر، ومن طريقة إلى أخرى. وعندما يقرّر علماء المنهج وجوب فحص واختبار (وهذا في الخطوة الثالثة) ما يَحْمَنُه العلماء من فروض (وهذا في الخطوة الثانية)، فإنه ليس بوسعهم الإصرار على وجوب أن يتخذ الاختبار أو الفحص من التجريب أداة وحيدة لذلك، لا سيما وأنه سيفضي إلى إقصاء العديد من الأساليب التي يمكن أن تُوظَّف. بل وقد يؤدي إلى وصف الكثير من المجالات العلمية كالرياضيات والفلك، وجل العلوم الاجتماعية بأنها مجالات، أو أنشطة غير علمية.

يشدّد الدكتور " نجيب الحصادي" مثلاً، على أن هذا هو ما يبرّر وجوب أن تكون قواعد المنهج العلمي صورية خالصة، بقدر ما يبرر وجوب أن تكون طرائق البحث وأساليبه متعدّدة ومتعلّقة بالسبل المتاحة لتحقيق الأهداف والمقاصد الخاصة لمختلف مجالات العلم. ثم يستنتج بأن ليس هناك ما يسمى المنهج التاريخي، أو المنهج الوصفي أو التجريبي أو المنهج المقارن وغيرهم، فهذه لا تعدو أن تكون سبلاً أو طرقاً مختلفة لتطبيق قواعد منهج واحد ثابت، هو المنهج العلمي. (الحصادي، دت، ص. 115) وهذا بدوره يقود إلى نتيجة أخرى مفادها أن تعدد الأساليب والطرائق البحثية مرهون بالتغيير في أداة فحص الافتراض الواقع في الخطوة الثالثة كما ذكر آنفاً.

يعتبر التحليل الذي قدّمه الأستاذ " مورييس أنجرس" قريب جداً من هذا المعنى، وذلك حينما أكد على أن عملية صياغة الفرضية كخطوة ثانية من خطوات المنهج العلمي، ليست أمراً إجبارياً في كل البحوث، حيث يمكن تعويضها بصياغة أو تحديد أهداف البحث Research objects. وهذا يدعم فكرة تعدد أساليب البحث في ظل أحادية وثبات المنهج العلمي. والحقيقة أنّ تعويض صياغة الفرضية في البحوث الكمية، بصياغة هدف البحث في البحوث الكيفية، سيقينا ضمن الخطوة الثانية في المنهج العلمي نفسه، ولكن ذلك سينقلنا من أسلوب البحث التجريبي إلى أسلوب البحث الوصفي أو الاستكشافي، خاصة إذا كان الأمر لا يتعلق باختبار علاقة سببية بين متغيرين كما في البحوث التجريبية. (أنجرس، 2010، ص 152)

في العلوم السياسية محل البحث، تتعدّد أساليب البحث وتختلف باختلاف أدوات البحث ووسائله، فبسبب عدم انقياد الظاهرة السياسية في العادة للأدوات **الاستقرائية** المعروفة، فإن العلماء قد طوّروا أدوات أخرى، ولكنها في المقابل عبارة عن أدوات ذهنية تحليلية **كالنظريات والمقاربات والنماذج والمفاهيم** وغيرها. ولما تغيّرت أدوات التحقق من هدف البحث أو أدوات فحص الفرضيات المخمّنة، تغيّرت أساليب البحوث السياسية تبعاً لذلك. فأصبحنا نجد المؤلفات التي تتحدّث عن المنهج البنائي الوظيفي، والمنهج النظمي، والمنهج الواقعي، وكذا المنهج الاتصالي والليبرالي وغيرها. وكلها تعبيرات عن أساليب وطرق البحث التي تختلف وتتعدّد بتعدّد أدوات البحث المستعملة، وليست هي بمناهج جديدة.

في حقل العلاقات الدولية أيضاً، تتعدّد أساليب البحث إلى درجة نشوء جدل إبستيمولوجي بين أنصار الأسلوب التجريبي مثل مورتون كابلان، ودافيد سينجر الذين اختاروا التقنيات الكمية واختبار الفروض، في حين دافع آخرون من أمثال "بل" عن الأساليب التقليدية كالأسلوب التاريخي، والقانوني، وحتى الفلسفي، باعتبارها أفضل طرق البحث للاقتراب من السياسة الدولية. (بورتشيل، 2014، ص. 41) وهو جدل انتهى لصالح عدم التفريق بين أساليب العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والسياسية في إطار المنهج العلمي. وأن ما قد يرجّح أسلوباً علمياً عن الآخر هو القدرة التحليلية للأسلوب المتّبع، مقروناً بطبيعة المشكلة البحثية محل الدراسة.

خاتمة:

يكشف البحث في موضوع المنهج وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية والسياسية، عن وجود ثلاث مستويات أساسية على الأقل، في التعامل مع المنهج العلمي، ولقد أضحت سائدة وتعجّ بها مؤلفات منهجية البحث، وهي: **المستوى الأول:** النظر إلى المنهج بمعنى منهجية Methodology ويقصد بها هنا الدراسة الأكثر تجريداً للأسس المنطقية لنوع معين من فروع المعرفة أو أحد نظمها، ويقول أصحاب هذا التصنيف بأن هذا الاستخدام يعالج المنهج من وجهة نظر فلسفة العلم. ولا شك أن هذا التصوّر لمعنى المنهج فيه مبالغة واضحة، ذلك أن المنهجية هي أشمل من مجرد تعريف المنهج، إذ أنه لا يمثل إلا جزءاً منها.

المستوى الثاني: التعامل مع المنهج بمعنى المدخل المنهجي، وأحياناً هو الأسلوب البحثي. وهو مستوى أقل من سابقه. ذلك أن المنهج في حد ذاته يتضمن في العادة العديد من الأدوات والوسائل. وبذلك فإن ما يسمى بمناهج البحث، ويدرس تحت هذا العنوان، ليست إلا أدوات وتقنيات لا غنى عنها في العلوم الاجتماعية. وهذا المعنى فيه تقليل من دلالة المنهج الذي لا يحق أن يطابق بينه وبين الأدوات التي تعين على تتبع خطواته.

المستوى الثالث: هو القائل بأن المنهج يقع دون المبادئ الأساسية، وفوق الأدوات البحثية. وهنا تثار مسألة تحديد الكيانات الأساسية المقصودة في كلمة منهج.

وقد توصلت هذه الورقة إلى نتيجة حاولت من خلالها التركيب بين أحادية المنهج باعتباره كل مشكّل من مجموعة خطوات تتميز بالطابع الصوري والتجريدي، مصاغة في شكل فكرة عامة من إنتاج فلاسفة العلم، وبين تعددية أساليب البحث التي يسعى من خلالها الباحثون لتجسيد فكرة المنهج بخطواته الصورية وتحويلها إلى واقع بحثي ملموس، و مصدر التعددية هنا يتأتى من المرونة التي يمارس بها البحث العلمي خاصة في إمكانية تنويع أدوات فحص الافتراضات العلمية والأهداف المرسومة في الخطوات السابقة على الخطوة الثالثة بما يتطلبه موضوع البحث ومشكلته البحثية وبما توفره العلوم الاجتماعية من أدوات وتقنيات متعددة استفاد منها حقل العلوم السياسية محل البحث في هذه الورقة.

أخيراً، توصي هذه الورقة بضرورة التمسك الدائم بالقاعدة المنطقية القائلة بأن الحكم على الشيء فرع عن تصوّره. وفي مجال المنهج العلمي ينبغي النظر إلى كل ما يكتب حوله من زاوية المقاربة التي يتبناها الباحثين. فكل من كتب عن المنهج لديه تصوراً خاصاً به لكلمة منهج، وفي ذلك قد يختلف أو يتفق مع ما هو متداول عند

غالبية علماء المناهج والمنهجية. فالمنهج بالنسبة إلى الكثيرين مَن ناقشت الورقة آراءهم، ليس مجموعة القواعد والخطوات التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة، كما سبق معنا. ولكن مفهومهم للمنهج يتطابق مع مفاهيم الأسلوب أو الطريقة، أو حتى المقاربة أو الاقتراب التحليلي. الأمر الذي يثير نقاشاً وجدلاً في العادة يكون عقيماً ونابعا عن سوء فهم وتصوّر للمعنى الأصلي للمنهج الذي صاغه فلاسفة العلم في القرن التاسع عشر. وإن الأمر الذي وقفت عنده هذه الورقة يكاد ينحصر في وجود خلط واضح بين المنهج العلمي والبحث العلمي بالشكل الذي تمت مناقشته.

قائمة المراجع

- أبو بكر مصطفى محمود و اللحاح أحمد عبد الله (2009). *مناهج البحث العلمي*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- أنجرس موريس. (2010). *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية*. (بوزيد صحراوي وآخرون، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر.
- بدر أحمد. (1996). *أصول البحث العلمي ومناهجه*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- بدوي عبد الرحمن. (1984). *موسوعة الفلسفة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- بدوي عبد الرحمن. (1977). *مناهج البحث العلمي*. الكويت: وكالة المطبوعات.
- بدوي محمد طه. (1976). *النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية*. القاهرة: المكتب المصري الحديث.
- بدوي محمد طه و مرسي ليلي. (2005). *أصول علوم السياسة*. القاهرة: قسم العلوم السياسية.
- بوحوش عمار و الذنبيات محمد. (1989). *مناهج البحث العلمي: أسس وأساليب*. الزرقاء: مكتبة المنار.
- بورتشيل سكوت. (2014). *نظريات العلاقات الدولية*. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- بو عزة الطيب. (2019, 09 28). نشأة علم فلسفة العلوم. الرباط.
- الجابري محمد عابد. (2002). *مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- دانكان جان ماري. (1997). *علم السياسة*. (محمد عرب صاصيلا، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- الحصادي نجيب. (د.ت). *نهج المنهج*. مصراطة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
- زكريا فؤاد. (1978). *التفكير العلمي*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- السيد محمد أحمد. (2015). *التمييز بين العلم والاعلم: دراسة في مشكلات المنهج العلمي*. القاهرة: مكتبة الأسرة.
- شلبي محمد. (2002). *منهجية التحليل السياسي*. الجزائر: دار هومة للنشر.
- صابر حلمي عبد المنعم. (2010). *منهجية البحث العلمي وضوابطه*. الرياض: جريد للنشر والتوزيع.
- الفضلي عبد الهادي. (1993). *أصول البحث (بيروت: دار المؤرخ العربي، 1993*. بيروت: دار المؤرخ العربي.
- الفضلي عبد الهادي. (2007). *خلاصة المنطق*. الغدير للدراسات والنشر والتوزيع.
- عارف نصر محمد. (2002). *إبستمولوجيا السياسة المقارنة*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- عبد المعطي فاروق. (1993). *أوجست كونت مؤسس علم الاجتماع*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- عقيل حسين عقيل. (1999). *فلسفة ومناهج البحث العلمي*. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- محمود زكي نجيب. (د.ت). *أسس التفكير العلمي*. القاهرة: دار المعارف.
- مصطفى عادل. (2019). *الحنين إلى الخرافة: فصول في العلم الزائف*. لندن: مؤسسة هنداوي.
- الهادي محمد محمد (1995). *أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- الهيثمي لطيفة. (2018, 06 04). *المنهج والتلقي في الدرس العلمي*. تاريخ الاسترداد 01 01, 2023، من www.Aljazeera.net.
- وقيدي محمد. (1987). *ما هي الإبستمولوجيا؟* الرباط: مكتبة المعارف.